او غصبها منه فالظاهر عدم سماعها بحر وبه جزم بن العريس في الفوائد البدرية
وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعي عليه بلا او بنعم حتى لو سكت كان
انكارا فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرس اختيارا وسنحققه وسببها تعلق
البقاء المقدر بتعاطي المعاملات فلو كان ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر
المدعي انه في يده بغير حق لاحتمال كونه مرهونا في يده او مخبوءا مالثمن
في يده وطلب المدعي احضاره ان امكن تعاين المقوم احضاره ليشار
اليه في الدعوى والشهادة والاستحلاف وذكر المدعي قيمته ان تعذر
احضاره لعين بان كان يرى نقلها مؤنة وان قلت بن كمال معنى يا للخزانة
بهلاكها او غيبتها لانه سلم معنى وان تعذر احضارها مع بقائها كرحى
وصبغ طعام وقطيع غنم بين الفاضي امينا لتاريخها والا تكن مائية اكتفى
في الدعوى بذكر القيمة وقالوا لو ادعى انه غصب منه عينا كذا ولم يذكر قيمتها
سمع فيحلف خصمه او يحبر على البيان درر وبن ملك ولهذا لو ادعى اعيانا
مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفى ذلك الاعلى الصحيح وتقبل
بينته او يحلف خصمه على الكل مع وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه
لا ضرر في دعوى الغصب بل يبيان فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل
لا في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصابا فاما في غيرها فلا يشترط
عمادية وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شيء مستهلك
اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بما يقضي واختلفوا في بيان
الذكورة والانوثة في الدار فشرطوا ابو الليث ايضا واختاروا في الاختيار وشرط الشهيد
بيان السن ايضا وتمام في المعادية وفي دعوى الابداع لا بد من بيان مكانه
اي مكان الابداع سواء كان له حمل او لا وفي القنية ان له حمل ومونة فلا بد لصحة
الدعوى من بيانه والا فلا له لا في غصب غير المثلي يبين قيمته يوم غصبه
على الظاهر عمادية ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط
ذكره في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار
بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بحر
والا بد من ذكر بلدة الدار ومحلتها السكة فيدا بالاعم ثم بالاخص فالاخص كما في
النسب ويكفي ذكر ثلاثة فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ستثنى
لان المدعي يحتاج به ثم انما يثبت المغلط بافرار الشاهد فصولين وذكر اسما
اصحابها اي بعد الحدود واسما اشارهم ولا بد من ذكر الجد لهل منهم ان لم

يكن

يكن الرجل مشهورا والا اكتفى باسمه لحصول المقصود وذكر انه اي العقار
في يده ليصير خصما ويزيد عليه بغير حق ان كان المدعي منقولا لما مر
ولا تثبت يده في العقار بتصادقهما بل لا بد من بينة او علم قاض لاحتمال
تزويرها بخلاف المنقول لما بينته يده ثم هذا ليس على اطلاقه بل اذا ادعى
العقار ملكا مطلقا اما في دعوى الغصب فدعوى الشراء من ذي اليد
فلا يفتقر لبينة لان دعوى الفعل كافية على ذي اليد تسمع على غيره ايضا بزازية
وذكر انه يطالبه به لتوقفه على طلبه ولاحتمال رهنه او جسه بالثمن وبه
استغنى عن زيادة بغير حق فافهم ولو كان ما يدعيه دينا مكيلا او موزونا
نقدا او غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف الا به ولا بد في دعوى المثليات
من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وبه لو قال مدعي كر بر دينا عليه ولم يذكر سببا
لم تسمع واذا ذكر في السلم اثمانه المطابقة في مكان عناه وفي نحو قرض وغصب
واستهلاك في مكان المطالبة لقرض ونحو بحر فليحفظ ويسأل القاضي المدعي
عليه عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فاذا انقول تسمع صحيحها والا
تصدر صحيفة لا سيئل لعدم وجوب جوابه فان اقر فيها او انكر فبرهن المدعي
قضي عليه بلا طلب المدعي والا يبرهن حلفه الحاكم بوطلبه اذ لا بد
من طلبه اليمين في جميع الدعاوي الا عند الثاني في اربع على ما في البزازية
قال واجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت واذا قال
المدعي عليه لا اقر ولا انكر لا يستحلف بل يجبس ليقر او ينكر درر وكذا
لو لزم السكوت بلا افاقة عند الثاني خلاصة قال في البحر وبه افتت لما ان
الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء اهـ ثم نقل عن البدايع الاشبه انه
انكار فيستحلف قيدنا بتحليف الحاكم لانها لو طلبا من المدعي ان يحلف عند غير
قاض ويكون بريا وهو باطل لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم والا فهو
ليمين ولا للنكول عند غير القاضي فلو برهن عليه اي على حقه يقبل
والا يحلف ثانيا عند قاض بزازية الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفي
درر ونقل المص عن القنية ان التحليف حق القاضي فالم يكن باستحلافه
لم يعتبر وكذا لو اصطلحا والمدعي لم يحلف فالخصم حانث للمال
وحلف اي المدعي لم يحنث الخصم لان فيه تغيير الشرع واليمين لا ترد
على مدع لحديث البينة على من ادعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف
بل رده بن معين بل انكره الراوي عيني برهن المدعي بما ادعاه وطلب